وقع التهيج بسبب القلع او القرع قلت اجاب عن ذلك في شرح المقاصد بجوابين
الاول على مصطلح اهل الكلام وهو ان الله يخلق كيفية مماثلة لتلك الحرارة
او الرايحة او الصوت في الهوى المجاور للشخص الذي وقع له الاحساس بتلك
الكيفية الثاني على مصطلح الحكما انه يحدث في الهوى المجاور لذلك الشخص
كيفية بطريق التعليل فتكون النار مثلا اثرت في الما ودخرارة بطريق التعليل
وقبول المادة اي الجسم الحامل لتلك الكيفية وهو الهوى اهـ موضحا قوله
لا يقوم عرض بعرض هذا مذهب المتكلمين والفلاسفة يجوزون ذلك تمسك
المانع بان القيام التبعية في التحيز والذي يتحيز هو الجوهر وتمسك المجوز بان
القيام هو الاختصاص الناعت كما تقدم قوله لا يبقى زمانين هو بل الاعراض
تتجدد وتنعدم شيا بعد شي وذلك لان البقا صفة فهو عرض ايضا فلو بقي العرض
للزم قيام العرض بالعرض ولا يخفى ضعفه قوله لانهم قالوا علة لمحذوف
تقديره وانما قالوا بذلك مع انه مصادم للمشاهدة ومكابرة في المحسوس لانهم
قالوا الخ اي الحامل لهم على القول المذكور قولهم ان السبب المحوج الى المؤثر هو
الحدوث فقط او هو مع الامكان او الامكان بشرط الحدوث اقوال ثلاثة وكان
الاولى ان يذكر هذا لان القول بعدم بقا الاعراض يضطر اليه كل من الاقوال الثلاثة
لا من قال ان السبب المحوج هو الحدوث فقط كما قد يتوهم من صنيعه واما
القايل بان السبب المحوج هو الامكان كما هو مذهب الحكما وبعض المحققين
من المتكلمين فلا يضطر لهذا القول جمهور المعتزلة ايضا وفي شرح الزركشي على
جمع الجوامع علة الحاجة الى المؤثر فيه اربعة مذاهب الاول ان علة الحاجة
الى المؤثر الامكان ولا مدخل للحدوث فيها وهو اختيار الامام ونقله عن اكثر
الاصوليين ونسبه صاحب الصحايف لجمهور المحققين ووجهه انا اذا رفعنا
الامكان عن الوهم بقي الوجوب بالذات او الامتناع بالذات وكل منهما يحيل الحاجة
الى المؤثر فدل على ان علة الحاجة ليست غير الامكان الثاني انها الحدوث
وهو الخروج من العدم الى الوجود وهو قول باطل والثالث انها مجموع
الامكان والحدوث فالعلة مركبة منهما والرابع ان العلة الامكان فقط والحدوث
شرط

ولذا قالوا ان الاعراض باقية سوى الازمنة والحركات والاصوات وذهب الى هذا القول جم



شرط والفرق بين الامكان والحدوث ان الامكان عبارة عن كون الشي في نفسه
بحيث لا يمتنع وجوده ولا عدمه امتناعا واجبا ذاتيا والحدوث عبارة
عن كون الوجود مسبوقا بالعدم قوله بالضرورة اي هذا حكم ضروري لان
العرض يتشخص ويتعين بمحله فلو قام عرض واحد بمحلين لكان له بحسب
كل محل تعين وتشخص لامتناع توارد العلتين على معلول واحد بالشخص
واذا كان له تعينان كان الواحد اثنين وهو محال وما ذكر تنبيه لا استدلال
فان بعض الضروريات قد يخفى فينبه عليه قوله والثاني اي القسم الثاني من
القسمين المذكورين في النظم بقوله وهي عرض وجوهر قوله بنفسه دائما الجار
والمجرور الجار والمجرور متعلق بدائما قدم عليه للحصر والف دائما
للاطلاق وفسر دام بمعنى ثبت وسياتي يجعل البا للالة والمعنى ان الجوهر
ثبوته بنفسه لا بواسطة غيره بخلاف العرض فان ثبوته ووجوده تبع لوجود
محله وهو الجسم فلا وجود له استقلالا ثم كان الاولى للمص ان يقول هنا
وفي تعريف العرض ما بنفسه دائما وما له وجود قام بالغير ليكون جاريا
على ما هو اللايق في التعاريف والا فالتعبير المذكور في الموضعين يفهم منه
اثبات حكم لهما وابدا الفرق بينهما ويجاب بضيق النظم قوله وقام عطف على
ثبت للتفسير وهو تفسير مراد قوله والمراد بالنفس عبر بالمراد لان النفس
قد تطلق على غير هذا المعنى ايضا قوله وهو اطلاق حقيقي دفع به توهم انه مجازي
قوله للالة لكن المعنى الحقيقي للالة غير معقول هنا لان الالة هي الواسطة
بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه ولا يعقل جعله للشي في نفسه
لعدم المغايرة فيراد انه لا واسطة للغير في ذلك القيام فمعنى الالة هنا
عدم توسط الغير اذ ان ذاته كافية في ذلك بخلاف العرض فان للغير مدخلا
في تحققه وهو المحل ولذا عبر بالمراد قوله الى محل يقوم به كان الاولى
يقول يقومه فان قوله يقوم به يخرج عنه الصورة مع انها جوهر عندهم
وهي محتاجة لمحل وهو الهيولى لكن ذلك المحل ليس مقوما كما في محل العرض
وهو الموضوع لانه اعتبر فيه كونه مقوما للحال فيه ثم ان قوله لا يحتاج لمحل

Copyright King Saud University